# دراسة نقدية سوسيولوجية لمشكلة البطالة وانعكاسها على التنمية في البلاد العربية

إعداد

**د/ إسماعيل علي العمري طرف**

مدرس في كلية التربية – جامعة الفرات – الجمهورية العربية السورية

**المجلد (٦٥) العدد (الأول) الجزء (الأول) يناير/ ٢٠١٧م**

**مقدمة**

تعد مشكلة البطالة من أكثر المشاكل خطورة على المجتمعات المعاصرة وبخاصة المجتمعات العربية،فهي مشكلة ذات أبعاد متعددة منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ....) كما أن عواقبها مدمرة لأوجه الحياة في المجتمعات العربية، وهذا ما يجعل دراسة مشكلة البطالة والإحاطة بها أمر في غاية الأهمية على الصعيد القومي العربي أو حتى على صعيد كل مجتمع عربي بمفرده وإذا كانت قوة العمل طبقا للمعايير الدولية تشمل على العمالة–البطالة فإنه يمكن النظر إلى العمالة على اعتبار أنها الجانب الإيجابي المؤثر في القوى العاملة،في حين يمكن النظر إلى البطالة على أنها الجانب السلبي والمعوق للتنمية،ويمكن القول إن مشكلة البطالة عالمية تشكو منها أغلب المجتمعات(١) وإن كانت البلدان النامية ومنها البلدان العربية في المقدمة–يرى محمد زكي الشافعي–أن من خصائص الدول النامية شيوع ظاهرة البطالة والتبعية الاقتصادية للخارج،فالبطالة يمكن ملاحظتها بصورة جلية في القطاع الزراعي،حيث يعمل العدد الأكبر من القوة العاملة في هذا القطاع،فهذه الأعداد من القوة العاملة لابد من الوقوف بجانبها وتأمين حاجاتها لأن البطالة تدفع هذه الأعداد الكبيرة إلى سلوكيات كالانحراف والجريمة أو الاتجاه إلى اليأس والمشاكل النفسية وهذا ينعكس على الوضع الاجتماعي بالسوء والتخلف(٢) والعمل على إضعاف استقرار المجتمع وإحداث مزيد من الخلل في مكوناته وهذا يعتبر هدر للطاقة البشرية التي يمتلكها المجتمع وعدم وجود خطط وبرامج علمية للاستفادة من أصحاب هذه الكفاءات والمهارات التي ينفق عليها من الأموال العامة للدولة،وهذا يزيد الحرمان في هذه المجتمعات ،فظاهرة البطالة بدأت تتفاقم في المجتمعات العربية،وباتت مشكلة خطيرة تهدد أمن واستقرار هذه المجتمعات.

**مفهوم البطالة:**

تعد البطالة من أبرز الظواهر التي تعاني منها مختلف المجتمعات وقد اختلفت وجهات النظر حول هذه الظاهرة،ولكن رغم هذا التباين في وجهات النظر يبقى المفهوم المتفق عليه هو وجود أفراد عاطلين عن العمل على الرغم من سعيهم إليه وهم مؤهلون وسنهم مناسبة لذلك.

***ويقصد بالبطالة أو المتعطلين*_Unemployed**

السكان القادرين على العمل والذين يمتلكون القدرة على الإنتاج ولكن لا توجد رؤية يتم من خلالها الانتفاع بهم وبما يمتلكونه من مهارات ،ومن هذا فإن المتعطل يقصد به الشخص الذي لا يزاول عمل ويبحث عنه والفرد داخل القوى العاملة يتراوح بين جانبين أحدهما التشغيل الكامل والانتفاع المناسب والجانب الآخر فهو البطالة الكاملة والانتفاع السلبي التام،وفي كثير من الأحيان لا يمكن وضعه في أي جانب من هذه الجوانب الأنفة الذكر وهذا ما يقود إلى ما يسمى بالبطالة المقنعة، أي الأفراد المقيدين ضمن مجالات عمل محددة ولكنهم لا يمارسون عملهم بالشكل المناسب بما يتوافق وقدراتهم وإمكاناتهم وهذا ما نجده في الكثير من البلدان العربية ويمكن القول إن الأجور التي يحصلون عليها لا تتوافق وما يؤدونه من خدمات(٣) وليس من لا يعمل عاطلا وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين،وإن من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين وعموما هناك شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف العاطل بحسبي الإحصاءات الرسمية وهما:

أ- أن يكون قادرا على العمل.

ب- أن يبحث عن فرصة للعمل.

وتأسيسا على ذلك يجمع الاقتصاديين والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية-ILO على تعريف العاطل بأنه ((كل من هو قادر على العمل ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى))

وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب (٤) فعمل الولد أو الشاب يقود إلى جملة مساوئ قد تؤدي إلى ضعف اجتماعي وتهميش مما يؤدي إلى

مشكلات شخصية تؤثر على نمط الحياة وعلى عملية التوظيف والكسب(٥) فهو حالة قصوى في المجتمعات العربية وعدم قدرتها على جعل وجود هذه الأعداد الفنية عامل للتنمية،واستقرار بدل ما تكون عامل هدم وإضعاف.

**البطالة**

وضعا صعبا من الجهة المتعلقة بقدرات التوظيف والعمالة "أما البلدان الغنية فهي تقوم على استقدام العمالة الأجنبية " وتشير أحدث التقديرات إلى أن نسب البطالة التي ترتفع في البلدان العربية بنسبة ٣% سنويا تبلغ اليوم ما يتراوح بين ٢٠-٢٥% من مجموع الأيدي العاملة بينما لا يتجاوز متوسط معدل البطالة في العالم ٦% مما يجعل البلدان العربية تأتي في طليعة بلدان العالم في نسبة البطالة، وكان تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية صدر عام٢٠٠٤م قدرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين ١٥-٢٠% وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين عن العمل في البلاد العربية عام٢٠١٨م إلى ٢٥ مليون عاطل،ووصفت منظمة العمل العربية في تقرير نشر في شهر مارس-آذار ٢٠٠٥م الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع، وأنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء، ويقول خبراء اقتصاديون أن على صناع القرار في البلدان العربية التخطيط لتوفير ما بين ٨٠-١٠٠ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٢٠م ويؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دولة عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات وبخاصة في دول الخليج العربي(٦)ويبلغ تقدير معدل البطالة للدول العربية في الفترة٩٥-٩٩ نحو ١٢,٤٤% كمتوسط مرجح بقوة العمل للمعدلات القطرية المعلنة في بيانات منظمة العمل العربية وتشير التقديرات الأخرى إلى أن المعدلات قد تضاعفت تقريبا عما ورد في بيانات منظمة العمل العربية وذلك للسنوات٢٠٠٠-٢٠٠٢ ويبين الجدول المرفق بعض بيانات البطالة.

وتقدر منظمة العمل العربية معدل البطالة ب ١٤%.

- أما عن عدد العاطلين عن العمل فإن البيانات المتاحة تجعل من الممكن التأكيد أن عددهم قد تجاوز عشرة ملايين عاطل عن العمل من الجنسين وأخذا بالاعتبار الاتجاه المشاهد فإن العدد قد يفوق ذلك في عام ٢٠٠٣م وربما تكون هذه الظاهرة مرشحة للزيادة في السنوات القادمة (٧).

| | منظمة العمل العربية | | تقديرات أخرى | |
|---|---|---|---|---|
| البلد | العام | المعدل% | العام | المعدل% |
| الكويت | ٢٠٠١ | ١,٨ | ٢٠٠٢ | ٧ |
| الأمارات | ٢٠٠١ | ٢,٣ | - | - |
| قطر | ٢٠٠١ | ٢,٣ | ٢٠٠١ | ٢,٧ |
| عمان | ٢٠٠١ | ٥ | - | - |
| السعودية | ١٩٩٩ | ٥,٩ | ٢٠٠٢ | ٢٥ |
| جيبوتي | ٢٠٠٢ | ٨,٥ | ٢٠٠٠ | ٥٠ |
| لبنان | ٢٠٠٢ | ٨,٥ | ١٩٩٧ | ١٨ |
| مصر | ٢٠٠١ | ٩,٢ | ٢٠٠١ | ١٢ |
| الصومال | ٢٠٠٢ | ١٠ | - | - |
| سوريا | ٢٠٠١ | ١١,٢ | ٢٠٠٢ | ٢٠ |
| اليمن | ١٩٩٩ | ١١,٥ | ١٩٩٥ | ٣٠ |
| المغرب | ٢٠٠٠ | ١٣ | ٢٠٠٢ | ١٩ |
| السودان | ٢٠٠١ | ١٤,٦ | ٢٠٠٢ | ١٨,٧ |
| الأردن | ٢٠٠١ | ١٤,٧ | ٢٠٠١ | ٣,٢٥ |
| تونس | ٢٠٠١ | ١٥ | ٢٠٠٢ | ١٥,٤ |
| العراق | ٢٠٠٢ | ١٩,٨ | - | - |
| البحرين | ٢٠٠١ | ٢٠,٥ | ١٩٩٨ | ١٥ |
| موريتانيا | ٢٠٠٢ | ٢٠,٩ | ١٩٩٩ | ٢١ |
| فلسطين | ٢٠٠١ | ٢٥,٥ | ٢٠٠٢ | ٥٠ |
| الجزائر | ٢٠٠١ | ٢٩,٥ | ٢٠٠٢ | ٣١ |
| ليبيا | - | - | ٢٠٠١ | ٣٠ |
| جزر القمر | - | - | ١٩٩٦ | ٢٠ |

**قياس البطالة:**

يتم حساب عدد العاطلين عن العمل في معظم البلدان المتقدمة انطلاقا من سجلات المستفيدين من تعويضات البطالة التي تقدمها الحكومات للعاطلين عن العمل من مزايا هذه الطريقة أنها تقدم تقديرا سريعا وغير مكلف لعدد العاطلين ،ولكن عيوبها أنها لا تقدم قياسا دقيقا لعدد العاطلين حيث إنه توجد قيود متعددة على الاستحقاق ،إضافة إلى انه من بين المستفيدين يوجد عدد يرفض عروض العمل،وكذلك عدم البحث عن العمل بصفة ديناميكية،وبالتالي فإن هذه الطريقة تتجه نحو تضخيم أعداد العاطلين وبالمقابل فإن هناك عدة شرائح في المجتمع ليس لهم الحق في العمل ويبحثون عنه – أما الطريقة الثانية لقياس البطالة فإنها تتمثل في إجراء بحث بالعينة أو بحث العمالة بالعينة حيث يتم سحب عينة عشوائية من المجتمع وطرح سؤال على أفرادها فيما يخص أوضاعهم المهنية، وإذا ما كانوا مستعدين لعمل أو وظيفة يبحثون عن فرصة .

...وما هي الخطوات التي تم إجراؤها في هذا السياق ،تحبذ منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذه الطريقة ...وحسب هذه الطريقة فإنه يمكن تضمين الأفراد بدون عمل مأجور والمستعدون للعمل ويبحثون عنه (٨) وللوقوف على حجم البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن المتعطلين عن العمل من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم ومدة بطالتهم....الخ، والحقيقة أن توافر هذه البيانات ودقتها وحداثتها هي من الأهمية بمكان لأنه على ضوئها بحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد القومي وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها،كما لا يخفى علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها ،على أن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيرا ما تثير الجدل حول مدى فعاليتها وشمولها وإلى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة في ضوء التعريف الشائع عن البطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ILO والذي ينص على أن "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وقادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عن مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده" نقول إنه في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين عن العمل يمثلون عادا نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل:

١- العمال المحبطون:الذين هم بالفعل في حالة بطالة ويرغبون في العمل ولكن ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل لم يوفقوا –وقد تخلوا عنه.

٢- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل وقتا كاملا.

٣- العمال الذين يتعطلون موسميا ولكنهم خلال فترة إعداد ومسح البطالة كانوا يعملون.

٤- العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية غير مستقرة وغير مضمونة وذات دخول منخفضة جدا ، ومن هنا كانت إحصاءات البطالة الرسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد هذه الفئات(٩) وقد يتم قياس البطالة بالاستناد إلى ما يسمى نسبة البطالة أو معدلها وهذا يشير إلى نسبة العاطلين عن

العمل من قوة العمل ،ومن خلال هذه المعادلة يمكن التعرف على المجتمعات العربية من خلال نسبة الأفراد العاملين إلى جانب الأفراد العاطلين يجب أن تكون هاتين النسبتين العدد الكلي للجميع١٠٠% (١٠) فالأساليب تتعدد لقياس البطالة ولكل منها إيجابياته وسلبياته وذلك بسبب صعوبة حصر البطالة وكذلك لتعدد العوامل الداخلة في هذه القضية وتشعباتها المجتمعية.

**العاطلون فئة غير متجانسة:**

العاطلون عن العمل لا يشكلون فئة متجانسة ،بل عدة فئات تتفاوت في ما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة وطول فترة البطالة ومدى المعاناة من البطالة نفسها وهناك أسس عديدة يمكن الاستناد عليها لتقسيم العاطلين عن العمل،فقد يحسب معدل البطالة على أساس النسبة إلى الجنس sex أو على أساس الريف والحضر Rural & uRban أو على أساس العمر Age أو على أساس العرق race وغير ذلك من أسس، و حساب معدلات البطالة على أساس هذه التقسيمات يعطي نتائج مختلفة تماما عن المعدل الإجمالي للبطالة وليس بخاف أنه كلما زادت الإمكانات البشرية والإحصائية والمادية أمكن نشر تفصيلات متعددة عن كلفة البطالة لكن درجة التفصيل وطبيعة التقسيم تعتمدان على الغرض من إعداد البيانات وعموما ما تكون معدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الذكور،كما أن معدلات البطالة بين المراهقين والشباب أعلى منها بين البالغين (١١) كما أكدت منظمة العمل الدولية أن عدد الشباب العاطلين عن العمل في العالم ارتفع بما يقارب ١٠,٢ مليون شخصا في عام٢٠٠٩م مقارنة مع عام٢٠٠٧م وهو أعلى ارتفاع منذ عام١٩٩١م وقال (سومافيا) "اتسع سوق العمل العالمي سنويا بحوالي ٤٥مليون نسمة لذلك لابد من أن تستهدف تدابير التعافي في استحداث الوظائف للشباب والشابات الوافدين إلى سوق العمل للمرة الأولى، لم يرتفع معدل البطالة في الشرق الأوسط بشكل كبير في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠٠٩م ويتوقع ألا يتغير نسبيا في عام ٢٠١٠م فيبقى ثابتا عند نسبة ٩,٣ % لكن في ظل وجود حوالي ٢٣% من العمال في المنطقة يعيشون مع عائلاتهم بأقل من دولارين في اليوم يمكن ملاحظة تأثير الأزمة من حيث العمالة الهشة فقد يؤدي أي انخفاض في نوعية العمالة إلى زيادة الفقر، ويكشف تقرير منظمة العمل الدولية أن معدل مشاركة القوى العاملة من الإناث ارتفعت من ٢٠,٥ إلى ٥١,٧ %

بين عامي ١٩٨٠م و٢٠٠٨م فيما انخفض معدل الذكور بشكل طفيف من ٨٢ إلى ٧٧,٧% ونتيجة لذلك تقلصت فجوة النوع الاجتماعي في معدلات مشاركة القوى العاملة من ٣٢ إلى ٢٦% وقالت السيدة (ألدير): "يجب أن تكون أسواق العمل والسياسات أكثر انسجاما مع نموذج أوسع من المساواة بين الجنسين" (١٢)فالشباب هم أكثر الفئات العمرية تأثرا بالبطالة وكذلك الإناث وتبرز معاناة الفئات التي لا تملك مهارات وتأهيل مناسب لأداء أعمال تتوافق ومتطلبات العصر الحديث هذا ما يجعلها تعاني مشاكل مضاعفة نتيجة البطالة وعدم القدرة على الاندماج الاجتماعي.

**أسباب البطالة:**

أصبحت مشكلة البطالة من أبرز سمات المجتمعات العربية،مما جعلها عائقا للتنمية في تلك المجتمعات لا بل أصبحت عامل تهديد لاستقرار ونهضة المجتمعات العربية التي تشهد نموا في عدد السكان يفوق التنمية بكثير وهذا ينعكس سلبا على حياة أفرادها ويخلق فوارق طبيعية تزيد من حدة المشاكل فيها وتتحدد سمات البطالة في المجتمعات العربية بما يلي:

١- ضعف مستوى التوافق بين خطط التربية والتعليم وبرامج التأهيل والتدريب ومتطلبات سوق العمل التي تشهد تسارعا في الحاجة إلى خبرات تقنية وعلمية لم تتمكن المؤسسات التعليمية العربية من مجاراتها.

٢- الهجرة المتزايدة إلى المدن مما جعل هناك حالة من عدم التوازن بين فرص العمل وهذه الأعداد المتزايدة التي تطلب العمل.

٣- تزايد البطالة بين الإناث والشباب الذين يفتقدون الخبرات العالية في المجالات المتعددة.

ويشير خبراء اقتصاديون أن هناك قواسم مشتركة أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة في البلدان العربية أهمها (١٣)

١- فشل برامج التنمية في العناية بالجاني الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في إيجاد فرص عمل بالقدر المناسب مع ضعف دور الدولة في إيجاد فرص العمل.

٢- ارتفاع معدل نمو العمالة العربية، مقابل انخفاض الناتج القومي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة٢,٥% سنويا، فإن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسير بالوتيرة نفسها وقد يصل في بعض الدول العربية إلى الجمود وأحيانا يكون سالبا، فالدول العربية التي يتواجد فيها فائض بالعمالة تعاني من مشاكل اقتصادية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الناجح القومي الإجمالي للدول العربية ودول مقارنة (١٤).

| | الناتج القومي الإجمالي(بليون S) ٢٠٠٣ | | الناتج القومي الإجمالي للفرد ٢٠٠٣ | |
|---|---|---|---|---|
| | الفعلي | المصحح Pps | الفعلي | المصحح ppps |
| دول عربية | ٧٧٣,٤ | ١٦٨٣,٦ | ٢٦١١ | ٥٦٨٥ |
| كندا | ٨٥٦,٥ | ٩٧٠,٣ | ٢٧٠٧٩ | ٣٠٦٧٧ |
| اسبانيا | ٨٣٨,٧ | ٩٢٠,٣ | ٢٠٤٠٤ | ٢٢٣٩١ |
| كوريا | ٦٠٥,٣ | ٨٦١,٠ | ١٢٦٣٤ | ١٧٩٧١ |

٣-استمر تدفق العمالة الأجنبية الوافدة خاصة في دول الخليج العربي، وهذا ما جعل هناك بطالة في تلك الدول. ٤-ضعف برامج الإصلاح الاقتصادي وعدم قدرتها على تفعيل هذه الإجراءات بشكل عملي.

٥-مستوى الخبرة والتأهيل لدى العاملين لا يتوافق وحاجات سوق العمل.

البطالة تتخذ أشكال متنوعة وذلك وفقا لتعدد أسبابها كما أنها ستظل باقية ببقاء الإنسان على الأرض وهي تبرز بشكل حاد في المجتمعات العربية ومن هنا يمكن تقسيم البطالة إلى ما يلي: (١٥).

**١-البطالة الدورية:**

وهي ترتبط بواقع التنمية الاقتصادية فالاقتصاد يمر بمراحل انتعاش وازدهار وهذا يمكنه من تشغيل أعداد كبيرة من العمال ثم يتراجع ويصحبه ضعف في الطلب على اليد العاملة لا بل يتجاوز هذا إلى حد تسريح العمال وإغلاق المصانع والشركات.

وهي البطالة الناجمة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية على وتيرة واحدة أو منتظمة في الفترات الزمنية المختلفة بل تتناوب هذه النشاطات صعودا وفترات هبوط دورية، ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنوات مصطلح الدورة الاقتصادية التي لها خاصية التكرار والدورية وتتكون

الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتين تحول – المرحلة الأولى وهي مرحلة الرواج أو التوسع التي تصل إلى قمة الرواج وعندما تبدأ الأزمة في الحدوث وهي نقطة التحول وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته حول الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش حتى يصل إلى أدنى مستويات الانكماش وبعدها يبدأ الانتعاش وهذا قد يزيد الطلب على العمالة " الرواج ".

**٢-البطالة الموسمية:**

أو ما يعرف بالبطالة المؤقتة وهي ذلك النوع من البطالة التي يكون الأفراد بمقتضاها يعملون فترات ولا يعملون فترات أخرى مثلما يحدث في معظم الأرياف العربية حيث يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويهبط في غيرها وقد ينتفي في ثالثة وهذا يتداخل مع ما يعرف بالبطالة الجزئية، العامل لا يعمل طوال السنة.

**٣-البطالة الجزئية:**

رغم التداخل بين البطالة الموسمية والجزئية فإن الأخيرة توجد إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداما تاما أي أن يعمل الأفراد ساعات عمل أقل من ساعات العمل العادية ،فإنه إذا كان من الممكن اعتبار البطالة الموسمية نوعا من البطالة الجزئية فإن هذا لا يمنع من وجود اختلاف بين النوعين يتمثل في أن الأخيرة تكون فيها عمالة كاملة في فترة من الفترات السنوية ولا عمالة إطلاقا في فترة أخرى.

**٤-البطالة الاحتكاكية:**

وهي البطالة التي تحدث بسبب تنقل العمالة بين المناطق والمهن المختلفة وذلك لعدم توفر المعلومات لدى الباحثين عن العمل وهذا النقص يطال الباحثين كما يطال أصحاب العمل رغم أن كل منهما يبحث عن الآخر ويرى البعض إلى البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل .

**٥-البطالة الهيكلية:**

أو ما يعرف بالبطالة البنائية وهي تشير إلى التعطل الذي يصيب جانبا من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول

نظم التكنولوجية أو إنتاج سلع جديدة وتعتبر هذه البطالة من أخطر أشكال البطالة لأنها قد تطال فترة الزمن وقد يجد صعوبة في إيجاد العمل .

**٦-البطالة الإجبارية:**

أو الاضطرارية وهي تكون عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عمله بسبب أو لآخر كأن يعلن عن إفلاسه مثلا أو يغلق أحد المصانع أبوابه ، فالعامل يتعطل بشكل إجباري، تسريح العمال وهذا يسود في حالات الكساد الدوري.

**٧-البطالة الاختيارية:**

وهي البطالة الطوعية أو الإدارية ، فالشخص لا يعمل اختيارا رغم قدرته عليه ،ووجود فرص عمل متاحة أمامه دون أن يكون له مورد ثابت للرزق، والبطالة الاختيارية قد تنطبق على الأفراد الذين يمكنهم العمل عملا إضافيا ولكنهم يحجمون عن ذلك، فالفرد هنا يختار الفراغ بدلا من العمل.

**٨-البطالة المقنعة:**

وتسمى المستترة وهي الأشهر في الفكر الاجتماعي والاقتصادي ،وهذا ما كان موجود في الدول التي كانت تسير في فلك الاشتراكية ،ومازالت في البلدان العربية والاقتصاد الزراعي ومعه اقتصاد الخدمات خاصة-أي العمل على مستوى إنتاجي منخفض وضعف القدرة على الوفاء بالحاجات ،فالأفراد الذين يمتلكون القدرة يدخلون إلى مجالات النشاط المختلفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولكن ليس لهم دور على إنتاجية هذه النشاطات ، إن هذه الحالة- كما جاء لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا" تعبر عن تدني الإنتاجية الاجتماعية فيما قد تنتج عن عدم التوافق بين الخبرات والتأهيل والتدريب ومتطلبات سوق العمل والبطالة المقنعة كما تنقلها منظمة العمل الدولية عن روبنسونRobinson تعبر عن حالة الأفراد الذين يمارسون أعمالا ضعيفة الإنتاج ولا تتناسب و المعدل الطبيعي ،ولا يتفق وقدراتهم ومهاراتهم وذلك بسبب الركود الاقتصادي ومع اتجاهات أغلب المجتمعات إلى الخصخصة قد ينخفض هذا الشكل من البطالة ولكن ينتج بالمقابل بطالة سافرة.

**٩-البطالة السافرة:**

وهي تشير إلى التعطل الكلي الذي يصيب عدد من أفراد القوة العاملة في المجتمع، الذين يمتلكون القدرة والإمكانات والرغبة وهم يبحثون عن العمل ولكنهم لا يجدونه عند مستوى

الأجر السائد، وقد تأخذ البطالة السافرة وقت طويل أو قصير وذلك وفقا للظروف السائدة في الاقتصاد القومي ويرى " غنيمي " (أن البطالة السافرة تعني وجود الأفراد العاملين خارج دائرة العمل) ويرى "سليم" ( أنها تتمثل في الشكل الواضح لوجود أعداد كبيرة من العاملين مع قلة فرص العمل المتاحة فلا يوجد أي تناسب بين العرضين).

**البطالة في العالم:**

ارتفع معدل البطالة العالمية إلى ٦,٦ % في عام٢٠٠٩ أي بزيادة ٩% مقارنة مع عام ٢٠٠٧ لكنه اختلف جدا بين منطقة وأخرى ويظهر تقرير منظمة العمل الدولية فروقات شاسعة في تأثير الأزمة على العمالة بين الأقاليم والبلدان فضلا عن خروقات في آفاق تعافي سوق العمل ، قفز معدل البطالة في الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوربي إلى ٨,٤% في عام ٢٠٠٩ من ٦,٠% في عام٢٠٠٨ و ٥,٧% في عام ٢٠٠٧ وبلغ معدل البطالة العام في شمال أفريقيا ١٠,٥ % في عام ٢٠٠٩ وكذلك ارتفع معدل البطالة في أمريكيا اللاتينية والكاريبي من ٧% في عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٢% في عام ٢٠٠٩ مما أدى إلى وجود ٤ ملايين عاطل عن العمل إضافي.(١٦)

| المنطقة / السنة | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول المتقدمة | ٦,٣ | ٦,٥ | ٦,٣ | ٦.١ | ٥,٧ | ٥,٤ | ٥,٦ | ٥,٩ |
| الولايات المتحدة | ٥,٨ | ٦.٠ | ٥.٥ | ٥.١ | ٤,٦ | ٤,٦ | ٥,٤ | ٦,٣ |
| منطقة اليورو | ٨,٢ | ٨,٧ | ٨,٨ | ٨,٦ | ٨,٢ | ٧ | ٧,٣ | ٧,٤ |
| اليابان | ٥,٤ | ٥,٣ | ٤,٧ | ٤,٤ | ٤,١ | ٣,٩ | ٣,٩ | ٣,٩ |
| المملكة المتحدة | ٥,٢ | ٥,٠ | ٤,٨ | ٤,٨ | ٥,٤ | ٥,٤ | ٥,٥ | ٥,٤ |

**سمات سوق العمل العربي:**

تساعد التغيرات الديموغرافية في زيادة معدل نمو السكان ذوي النشاط الاقتصادي في البلدان العربية ،وتتسم المنطقة العربية بنمو سكاني ونمو في القوى العاملة بشكل كبير مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم ومن المتوقع أن تصل نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي ٦٢% في عام ٢٠١٥ وهذا يعني أن المنطقة العربية سوف تتميز بميزة ديموغرافية حيث ستزيد القوى العاملة بنسبة ٢,٢% وفي عام ٢٠٠٦ كان يشكل إجمالي القوى العاملة في المنطقة العربية ١٢٢ مليون عامل بما يمثل حوالي ٣٨% من إجمالي السكان في المنطقة العربية وذلك بالمقارنة بنسبة عام٢٠٠٥ التي وصلت إلى ٣٥% بمعدل نمو يبلغ ٣,٢% تقريبا على طول الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٥-٢٠٠٦ وتشهد أكثر الدول العربية زيادة كبيرة في حجم القوى العاملة في إجمالي السكان ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٦ ومن الواضح بأن أكثر من نصف القوى العاملة العربية يتركزون في أربع دول عربية /مصر – السودان – المغرب – الجزائر / وتمثل أربع الدول ما يقارب من ٧٠

مليون عامل.(١٧) وبالرغم من التقدم الذي تحقق في الأعوام الأخيرة لخفض معدلات البطالة المرتفعة من أكبر نسبة١٤,٢% لعام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٣ % لعام ٢٠٠٨ فقد بقيت معدلات البطالة لدى العديد من اقتصاديات الشرق وشمال أفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم – وتتركز البطالة بوضوح بين الشباب في المنطقة العربية .

الجدول التالي يوضح نمو العمالة في المنطقة العربية. (١٨)

| | القوى العاملة (% )من إجمالي السكان | | معدل نمو القوى العاملة (%) ١٩٩٥-٢٠٠٦ |
|---|---|---|---|
| | ١٩٩٥ | ٢٠٠٦ | |
| إجمالي الدول العربية | ٣٥ | ٣٨,٤ | ٣,٢ |
| الجزائر | ٣٠,٣ | ٣٧,٨ | ٣,٣ |
| البحرين | ٤٥,٥ | ٤٩,٢ | ٢,٩ |
| جيبوتي | ٤٦,١ | ٤٤,٦ | ٢,٢ |
| مصر | ٣٧,٩ | ٤٠,٨ | ٢,٧ |
| العراق | ٢٦ | ٢٦,٨ | ٣,٤ |
| الاردن | ٢٨,١ | ٤١,٣ | ٦,١ |
| الكويت | ٥٥,٩ | ٦١,٥ | ٥,٧ |
| لبنان | ٣٠,٢ | ٣٨,١ | ٣,٨ |
| موريتانيا | ٤٥,٥ | ٥٣,٦ | ٤,٨ |
| المغرب | ٤٩,٤ | ٤٣,١ | ٢,٥ |
| عمان | ٣٦,٢ | ٤٤,١ | ٣,٦ |
| قطر | ٥٩,٣ | ٤١,٩ | ١,٨ |
| المملكة العربية السعودية | ٣٤,٩ | ٣٧ | ٣,١ |
| الصومال | ٣٤,٩ | ٤٧,٩ | ٣,٩ |
| السودان | ٣٩,٧ | ٣٩,٣ | ٢,٦ |
| سوريا | ٣٠,٨ | ٣٧,٢ | ٤,٣ |
| تونس | ٢٥,٢ | ٢٩,٧ | ٢,٧ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٥٥,٦ | ٦٦,٨ | ٧ |
| اليمن | ٢٩,٩ | ٣٠,٦ | ٣,٨ |
| ليبيا | ٣١,٤ | ٢٩,٩ | ٢,٨ |

**آثار البطالة:**

تتنوع آثار البطالة فهي لا تقتصر على تقليص موارد الاستهلاك بل تشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي تشير إلى ضعف في التوجهات والخطط المرسومة أو عدم التطابق بين الخطط الإستراتيجية والواقع.

**١-الآثار الاقتصادية:**

إن العدد الكبير من الأيدي العاملة العربية يجعل من العسير تأمين فرص عمل لهم في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم وبخاصة البلدان العربية، فإيجاد فرص عمل يعتمد على الإمكانات الاقتصادية لهذه البلدان وقدرتها على الإنفاق وتأمين فرص عمل لهم

فهناك تفاوت كبير في البلدان العربية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة البطالة عند فئة الشباب ،فهذه النسب الكبيرة من البطالة تترك آثارا اقتصادية وذلك من خلال ضعف المساهمة في التنمية وعدم القدرة على الإنتاج فيصبح المجتمع بأكمله يعاني من انخفاض الناتج القومي، وهذا ينعكس على حياة الأفراد داخل المجتمع، فيبدأ الركود الاقتصادي وهذا ما يجعل المجتمع متأزم اقتصاديا فالطلب يزداد مع قلة وضعف في العرض، على الرغم من سعي العديد من البلدان العربية إلى إتباع برامج الإصلاح الاقتصادي فقد تضاعفت البطالة في العديد من هذه البلدان ومن أبرز سمات هذه الآثار السلبية ذات البعد الاقتصادي:

أ-تزايد نسبة البطالة واستمرار الجمود الاقتصادي.

ب-انخفاض المتوسط السنوي للدخل فالأفراد لا يحصلون إلا على مستويات محددة لا تتناسب والأسعار المرتفعة في هذه البلدان.

ج-ضعف الخطط الإستراتيجية التي ينبغي أن يستند إليها في توزيع الدخل والثروة مما جعل هذه المجتمعات تعاني من الطبقية والتمايز.

**٢-الآثار الاجتماعية:**

تضمنت كتابات ماركس Marx أفكارا عديدة حول علاقات الإنتاج وأساليبها في المجتمعات الرأسمالية ودورها في خلق مناخ يزخر بالمتناقضات فيعمل على إنتاج المشاكل الاجتماعية والنفسية وهي أفكار لم يهتم بها معاصروه فقط بل مارست تأثيرا قويا على علماء الاجتماع المحدثين، وظاهرة الاغتراب هي واحدة من أكثر هذه المشاكل أهمية عنده وهي تشير إلى العزلة الاجتماعية والنفسية للبشر وسط غيرهم من الجماهير (١٩) وتشكل البطالة عامل مهم في انتشار العنف والفوضى المجتمعية ويمكن ملاحظة آثار البطالة من خلال انتشار الأمراض المجتمعية كالانحرافات السلوكية والإدمان والتسول والبغاء وانعدام الأمن داخل المجتمع والتفكك الأسري والانتحار فالأفراد الذين يعانون من البطالة يجدون أنفسهم معزولين داخل مجتمعهم فيفقدون التواصل مع الآخرين وتضعف إنتاجيتهم ويزداد الأمر سوءا مع التمايز الشديد في مستويات المعيشة بين الفقراء والمعدومين والأغنياء الذين يمتلكون الثروات الكبيرة ويصبح الفقراء عامل إنتاج للبطالة فهم لا يمتلكون الأموال

الكافية لدفع أبنائهم إلى الدراسة فتنتشر الأمية ويزداد الجهل وهذا ما يجعل المجتمع تربة خصبة للفساد بكل أشكاله.

**٤-الآثار السياسية:**

تزايد أعداد العاطلين عن العمل يجعلهم يفقدون انتماؤهم إلى المجتمع الذي يعيشون فيه وهذا ما يمكن الآخرين من استغلالهم وتجنيدهم لخدمتهم وقد يعملون ضد مجتمعهم من خلال ممارسات مخالفة للقانون ، إضافة إلى انتشار الفساد وضعف مستوى التنمية .

**البطالة بين المتعلمين:**

تعد دراسة الحالة التعليمية للمتعطلين أحد السبل التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة أو الحد من أنماط التعليم، وذلك لزيادة الارتباط بين التخصصات العلمية وسوق العمل ،فعند التنسيق بين متطلبات التنمية والتخصصات العلمية يضاعف في عدد الأفراد المتعطلين وهذا ينعكس سلبا علة الفرد والمجتمع، فالبرامج التعليمية المقدمة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل وهذا يمكن ملاحظته عندما نشاهد حملة شهادات علمية محددة لا يعانون بطالة وشهادات أخرى تعاني من البطالة فهذا يدل على عدم التنسيق في هذا الاطار وعليه فإن رسم خطط التعليم وبرامج التدريب وأيضا التدريب التحويلي، لا بد أن يتم ضمن رؤية استراتيجية متكاملة، لكي يتم الاستفادة القصوى من مخرجات العملية التعليمية ،دون تعريض عدد من أفرادها للبطالة، وهذا يؤدي إلى فقده وعدم إضافته إلى العملية الإنتاجية ، ويتلازم مع هذا قضية رفع الكفاءة الإنتاجية حتى لا يتم تحويل جزء من قوة العمل إلى بطالة مقنعة لا يستفاد منها بالشكل الأمثل من حيث الكم والكيف،(٢٠) ومن أبرز الأسباب التي تؤدي إلى بطالة المتعلمين(٢١):

١-التوجه العام بسلك طريق التعليم المعتاد والكلاسيكي أو الأكاديمي والعزوف عن التوجه نحو التعليم المهني حيث الأعداد الكبيرة في العلوم الإنسانية بخلاف الكليات التطبيقية.

٢-التوجه العام المرتبط بميول الناس واهتماماتهم كالتوجه نحو التدريس وبخاصة للفتيات فالأغلبية تحاول أن تلتحق به، وهذا ما يضعف أعداد الفتيات في التخصصات الأخرى.

٣-سوء التخطيط والتوزيع بين التخصصات العلمية، فالطلاب يلتحقون بكليات لا يجدون رغبة أو مؤهلات تجعلهم ناجحين فيها ، وهذا ما يضعف إنتاجيتهم في المستقبل وقد يتعرضون للتأخير الدراسي أو الفشل.

٤-الأمية المهنية وعدم الربط بين الجانب النظري والتطبيقي وقد يكون وراء ذلك ضعف البرامج التعليمية والتجهيزات.

-كسل الطلاب أثناء الدراسة .

-عدم فهم ما تعلموه بالشكل الأمثل.

٥-عدم توفر فرص العمل في نفس التخصص العلمي للخريجين مما يجعلهم يلتحقون بمهن بعيدة عن تخصصاتهم .

ويوضح الجدول التالي البطالة بين المتعلمين في بعض البلدان العربية % (٢٢).

| البلد | السنة | بدون تعلم | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | قبل الدرجة الأولى | الدرجة الجامعية الأولى | دراسات عليا | غير مبين | مجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمان | ١٩٩٦ | ١٦,٦٢ | ٢٧,٤٣ | ١٦,٢٦ | ٣٥,٢٨ | ٣,٠٩ | ١,٣٢ | - | - | ١٠٠ |
| الأردن | ١٩٩٣ | ٣,٨٦ | ٢١,٨٢ | ٢٣,٧٩ | ١٥,٤٤ | ٢٣,٧٣ | ١٠,٦٨ | ٠,٩١ | ٠,١١ | ١٠٠ |
| البحرين | ٢٠٠٠ | ١,٦٦ | ١٣,١٨ | ٢٦,٠٧ | ٣٩,٤٨ | ١٠,٣٢ | ٨,٩٨ | ٠,١٩ | ٠,١١ | ١٠٠ |
| الجزائر | ١٩٩٥ | ٧,٣٥ | ٢٥,٩٨ | ٣٠,٠١ | ٢٠,٨٥ | ١١,٣٨ | ٤,٤٣ | - | - | ١٠٠ |
| المغرب | ١٩٩٥ | ١٤,٨٠ | ٢٦,٥٠ | ٢٦,٤٠ | ١٩,٠٠ | - | ١٣,٣٠ | - | - | ١٠٠ |
| تونس | ١٩٩٧ | ١١,٧٥ | ٥٠,٤٤ | - | ٣٣,٧٠ | - | ٤,١١ | - | - | ١٠٠ |
| إجمالي المجموعة | - | ١٠,٢١ | ٢٨,٨٩ | ٢٩,١٢ | ١٨,١٦ | ١١,٠٦ | ٢,٥٨ | ٠,٠٠٣ | ٠,٠٠١ | ١٠٠ |

**مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية العربية:**

إصلاح واقع المرأة العربية ومشاركتها في التنمية ينبغي أن تتجاوز التجميل الرمزي الذي يسمح بصعود نساء عربيات متميزات إلى مواقع قيادية في مختلف مجالات النشاط البشري خاصة في مؤسسات الدولة ، وينبغي أن يمتد ذلك إلى مساعدة النساء العربيات للمشاركة في التنمية الإنسانية من خلال :

١-إتاحة الفرصة الحقيقية لجميع النساء العربيات لاكتساب القدرات البشرية على قدم المساواة مع الرجال.

٢-إعطاء النساء الفرصة للمساهمة الفعالة بحرية في مختلف أشكال النشاط البشري، مع إضافة القيمة المجتمعية الواجبة على دور المرأة باعتبارها مساهمة في بناء المجتمع ووفقا للدعوات التي طرحتها تقارير التنمية الإنسانية العربية السابقة الداعية إلى إصلاح مجتمعي شامل مستند إلى الحقوق الكاملة يتطلب نهوض المرأة العربية على وجه الخصوص.

-الاحترام الكامل لحقوق المواطنة للنساء العربيات كافة.

-حماية حقوق النساء في مجال الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية.
-ضمان الاحترام التام للحقوق والحريات الشخصية للنساء وحمايتهن على وجه الخصوص من الإيذاء البدني والمعنوي في جميع مراحل الحياة.
ويتطلب ذلك إصلاحا قانونيا ومؤسسيا عميقا.

ويدعو التقرير إلى اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي في كل مجتمع عربي حسب ظروفه الخاصة لتوسيع نطاق مشاركة النساء في مختلف مجالات النشاط البشري ،(٢٣) فقدرة النساء على القيام بدورهن تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها ، والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع وتمتعها بحقوقها وخاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها ، ومن ثم يمكنها القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها ، وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة، وحين ننظر إلى الدور الذي تقوم به النساء في التنمية لا بد أن ننظر إليه في إطار التنمية الشاملة بكل أبعادها ، وما العوامل التي تؤثر في معدلات إسهام النساء في التنمية في ظل المتغيرات والتطورات التي طرأت على هذه المجتمعات .

**البطالة تضعف التنمية الإنسانية:**

تواجه المجتمعات العربية مشكلة إدارة التنمية التي تمثل تحديا رئيسا للبلدان العربية، فمتوسط نسبة البطالة فيها ١٥% وهي من أعلى النسب في العالم ،والبطالة مأساة التنمية الإنسانية، وعبء على التقدم الاقتصادي، ولاستعادة النمو أهمية حاسمة في مكافحة البطالة، ويتعين على اقتصاديات المنطقة أن تنمو بمعدلات لا تقل عن ٥% حتى تستوعب العاطلين عن العمل حاليا، وتوفر فرص عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل وقد ظل الأداء الاقتصادي دون المستوى المطلوب، على الرغم من سعي بعض البلدان العربية إلى اتخاذ خطوات لمعالجة هذا الوضع من خلال المبادرات التي تستهدف تشجيع التوسع في التجارة الخارجية بوصفها داعما للتنمية الاقتصادية وكذلك إعطاء أولوية هامة لتطوير القطاع الخاص وتعزيزه دوره، فالسياسات الاقتصادية العربية كانت تعتمد على تحكم الدولة بالحياة الاقتصادية ، وقد اتخذت العديد من البلدان العربية خطوات هامة لتحرير القطاع الخاص في هذا المجال، وهذا يتطلب وضع التشريعات والقوانين التي تعزز هذا الاتجاه، إن التعاون الاقتصادي الإقليمي ميدان آخر يستوجب الاهتمام -كما أن الدول العربية لم

تستطع مواجهة متطلبات التنمية في مختلف الميادين كالصحة والتعليم..... ) ويزداد هذا التحدي مع ارتفاع تطلعات الجمهور بحكم تأثير العولمة، فالحكومات العربية لا تزال في مرحلة البداية في سيرورة التكيف –فالتنمية في البلدان العربية مرتبطة على نحو متزايد بقدرات اليد العاملة فيها ونوعية رأسمالها الفكري (٢٤)فالتنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات في إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة التي تشكل أحد الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات ، وإذا كان الهدف الأساسي من التنمية هو سعادة البشر وتلبية حاجاتهم والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق إنسانيتهم فإنها في حد ذاتها لا تتقدم إلا بالبشر أنفسهم الذين هم أهم وسائل تحقيقها.

**الحلول المقترحة لتجاوز مشكلة البطالة:**

نظرا لتعقد مشكلة البطالة نتيجة تعدد أسبابها وانعكاساتها السلبية على حياة الفرد والمجتمع وهذا يجعل تجاوزه أحيانا يأخذ فترة طويلة من الزمن ، ولا توجد حلول سريعة لهذه المشكلة– فخلق فرص العمل ينبغي أن يستند إلى أسس تضمن له الديمومة والقدرة على الاستيعاب المتزايد من العاطلين عن العمل ،فالدولة التي تبحث عن حلول تتوجه بخطط إستراتيجية شاملة متكاملة لكل مفاصل الحياة في المجتمع حتى تهيئ الأسباب وقد يأتي في طليعة هذه الحلول ربط التعليم بسوق العمل وتجاوز الأساليب التقليدية في رسم الخطط وتفعيل دور القطاع الحكومي والخاص، وخلق فرص عمل فيها التنافس والإنتاج، ووضع القوانين والتشريعات العصرية، ومن أبرز الإجراءات المطروحة لمعالجة مشكلة البطالة (٢٥):

١–العمل على إيجاد مزيد من فرص العمل وتهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للحد من حركة السكان في اتجاه معين كالهجرة من الريف إلى المدن.

٢–التخلص من مشكلة المركزية المتشددة وإعطاء فرصة للقطاع العام والخاص .

٣–تعزيز الخدمات بمختلف أشكالها والتي تمس حياة المواطن كالصحة والتعليم والثقافة بحيث تشمل مختلف مناطق البلد.

٤–تعزيز الجانب الصناعي والاتجاه إلى التصنيع والابتعاد عن الاقتصاد الذي يرتكز على جانب محدد ويهمل مختلف الجوانب الأخرى ، ويرى الباحث الاقتصادي (محمد شعبان) أن الحلول ينبغي أن تتجه إلى :

أ- الإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة لتأمين فرصة تنقل الأيدي العاملة ورؤوس الأموال بين الدول العربية.

ب-تعريب العمالة العربية وذلك من خلال إحلال العمالة العربية مكان العمالة الأجنبية.

ج-تحسين الأداء الاقتصادي العربي وتحسين المناخ الاستثمار ، فالأموال العربية المودعة في البنوك الأجنبية ينبغي أن تستثمر في الأرض العربية.

وقد استحدثت عدة تشريعات اجتماعية لمواجهة مشكلة البطالة في البلدان العربية من أهمها (٢٦):

١-التأمين ضد البطالة وينفذ في المجتمعات العربية بشكل تدريجي حتى لا يجد العاطل نفسه فريسة للانحراف.

٢-التأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض.

٣-تأمين الأطفال اليتامى وغيرهم من العجزة.

٤-التأهيل المهني والعون الاقتصادي والاجتماعي للمعوقين.

٥-رعاية الطفولة والأمومة وبخاصة النساء العاملات .

**خاتمة:**

الإنسان هو عماد التنمية ومرتكزها ، وتبرز هذه التنمية ودورها في الجانب الاقتصادي ، من خلال آلية سوق العمل ، وتقوم عملية التنمية الإنسانية على توسيع خيارات البشر ، والواقع أن الخيارات مفهوم سابق يرجع إلى الاقتصادي الهندي آمارتياسA,sen وهو يشير إلى الاستحقاقات ، والبشر لهم حق أصيل في العيش الكريم ماديا ومعنيا وجسديا ونفسيا وروحيا وينجم عن هذا الاتجاه نتيجتان هامتان :

**الأولى:** التنمية الإنسانية تبتعد عن كل تميز بين البشر سواء كان على أساس النوع أو الأصل أو المعتقد.

**الثانية:** مفهوم الرفاه الإنساني أشمل من التنعم المادي في الحياة الإنسانية فيتعداها إلى الحرية واكتساب المعرفة والجمال والكرامة الإنسانية ، وتحقيق الذات ينبع من المشاركة الفعالة في شؤون الاجتماع البشري كافة.

-ولا توجد هناك أحقيات محددة للبشر بل تتعزز وتتنامى مع الرقي الإنساني ، ولكن الاستحقاقات الأساسية هي العيش حياة صحية وطويلة والحصول على المعرفة وتوفر

الموارد اللازمة لتأمين مستوى معاشي أفضل وتبقى التنمية الإنسانية أبعد مدى فهي تتطلع إلى استحقاقات أخرى كالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتمكن من فرص الإبداع والإنتاج والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

وتستند التنمية الإنسانية على مرتكزين أساسين هما:

أ- بناء القدرات الإنسانية البشرية الممكنة من التوصل إلى حياة مناسبة.

ب-التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني.

فالتنمية الإنسانية تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة للبشر في كافة الميادين والمجالات (٢٧) وهي اتجاه نحو التخلص من الواقع المتردي إلى مستويات حضارية تتوافق وتطلعات الأفراد والمجتمعات من خلال زيادة الإنتاج وتوظيف إمكانات الأفراد لخدمة المجتمع بفعالية.

**المراجع العربية والأجنبية:**


١-سامح عبد الوهاب: البطالة في المجتمع الحضري للقاهرة الكبرى – عرض وتحليل – مجلة كلية الآداب –جامعة القاهرة – مجلد /٦٢/- عدد /٢/ أبريل- نيسان- /٢٠٠٢/ ص ١٠.

٢- جمال حسن أحمد عيسى السراحنة: مشكلة البطالة وعلاجها – دراسة مقارنة بين الفقه والقانون – اليمامة – دمشق – بيروت ب ت ص ١٠ .

٣-سامح عبد الوهاب: البطالة في المجتمع الحضري للقاهرة الكبرى – مرجع سابق ص ص ١-٢.

٤-رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة – المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب – الكويت – تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٨ ص ص ١٤-١٥.

5-agency report for the Hague Global – Joining Forces against Cgild laour imter.Confernce of 2012 May 2010. Child Labour

٦-غالية إبراهيم:عاطلون بلا حدود- الوطن العربي أكبر منتج للبطالة في العالم – العرب الأسبوعي (١٩-٥/٢٠٠٧ / اقتصاد ٩).

٧- المعهد العربي للتخطيط: منظمة عربية مستقلة – سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية- العدد ٥٨ ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٦ السنة ٥ الكويت.

٨- بلقاسم العباس: المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق.

٩-رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة- مرجع سابق- ص ص ٣٣- ٣٥ .

١٠-سامية خضر صالح: البطالة بين الشباب حديثي التخرج – العوامل – الآثار – العلاج – وعلاقتها بالزيادة السكانية ب ت .

١١-رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة – مرجع سابق ص ص ٢٠-٢١.

١٢-مجلة منظمة العمل الدولية (١٧-٢٠) العدد (٦٨) آب أغسطس ٢٠١٠.

١٣-غالية إبراهيم: عاطلون بلا حدود –مرجع سابق.

١٤-تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ ص ٢٦٦.

١٥- أحمد حويني وآخرون: البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي – أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض ١٩٩٨.

16-April:2008 Imf , World Econonmic and Financial survey World Economic outlook.

١٧-مجلة منظمة العمل الدولية :مرجع سابق ص ص ١٨-١٩.

١٨-المعهد العربي للتخطيط:صندوق النقد العربي ٢٠٠٩ز

١٩-المنظمة الدولية للهجرة: منظمة العمل العربية- تنقل العمالة في البلدان العربية ص ص ١٢-١٣.

٢٠-سامية خضر صالح: البطالة بين الشباب حديثي التخرج- مرجع سابق.

٢١-سامح عبد الوهاب:البطالة في المجتمع الحضري للقاهرة الكبرى – مرجع سابق – ص ص ١٩-٢٠ .

٢٢-حميد الهاشمي:عندما يكون التعليم سببا في البطالة- بحث في مشكلة بطالة المتعلمين في الوطن العربي – الناشري – ٢٠٠٣ م – ص ص ٦-٨.

٢٣-المعهد العربي للتخطيط :بيانات منظمة العمل الدولية- الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٢ – ص ٥٣٥.

٢٤-تقرير التنمية الإنسانية – ٢٠٠٥ –ص ٢١.

٢٥-سعود بن علي بن تركي المالكي :خصائص مشكلة البطالة في المراكز الحضرية- دراسة تطبيقية بمدينة الرياض- قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع –كلية الآداب- جامعة الملك سعود- ١٤٢٧ هـ

٢٦-محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع- نظريات وتطبيقات- النهضة- بيروت-١٩٨٥ ص ٣١٨.

٢٧- تقرير التنمية الإنسانية العربية -٢٠٠٣م ص ص ١٧-١٨.